سفير الكويت: جميع الملفات العالقة حلت "على الورق"

□ بغداد/ المدى

كشف السفير الكويتي في بغداد علي المؤمن أمس الأحد، أن جميع الملفات العالقة تم الاتفاقية عليها "على الورق"، لافتا إلى أن الحقول المشتركة هي فقط حقلين وسيتم تسوية الموضوع من خلال زيارة رئيس الوزراء الكويتي نهاية العام الحالي، مؤكدا تحديد كميات وحق كل دولة في هذه الحقول.

وقال المؤمن لوكالة "البغدادية نيوز" ان العلاقة العراقية الكويتية متميزة منذ وقت سابق وهناك أمور لا تقاس في الأوضاع السياسية بل بحسن النوايا والمصالح المشتركة والجيرة، لافتا إلى أن النية سوف تنعكس في هذه المرحلة على تقارب أكثر للعراق والكويت ابتداء من القيادات العليا واللجان المشتركة.

وتابع أنه "بين الأمور التي تم الاتفاق عليها مؤخرا هي صيانة الدعائم الحدودية"، مبيناً أن "ملف التعويضات مازال قيد الدراسة من خلال تقديمنا مقترحات إلى الجانب العراقي، ومتروك الأمر له في قبولها أو تعديلها".

وبيّن أن "الكويت مع خروج العراق من البند السابع وبقوة"، مستدركا "لكن يبقى الأمر في يد الأمم المتحدة"، لافتا إلى أن العراق والكويت وضعا بعض التسهيلات من اجل الخروج من هذا الفصل أو البند من خلال الاتفاقات والمعاهدات ومذكرات التفاهم التي تمت مناقشتها مؤخرا".

وأوضح "أن هناك بنوداً ليست بيد العراق أو الكويت من اجل إنهاء هذا الفصل بشكل كامل، إنما بيد الأمم المتحدة والتي تشمل ملف التعويضات والأرشيف ورفات المفقودين وصيانة النقاط الحدودية والتي تعد من أهم الملفات"، موضحاً أن الاتفاق على هذه الأمور مع الجانب العراقي على الورق وننتظر التنفيذ فقط فجميعها متروك للاجتماع المقبل بحضور رئيس الوزراء الكويت إلى العراق نهاية العام الحالي".

وعن حصول الفيزا للعراقيين الراغبين بالدخول إلى الكويت والتي قيدت في الفترة القليلة الماضية، أوضح السفير الكويت علي المؤمن "منح في الفترة السابقة أكثر من (١٠) آلاف فيزا الى رجال الأعمال العراقيين للدخول إلى الكويت"، مبينا "حاليا هناك إجراءات مشددة على منح الفيزا وذلك بسبب حدوث أوضاع أمنية وتخوف رجال الأمن الكويتيين وفقدان بعض المعلومات".

وبشأن ملف ميناء مبارك وحقول النفط المشتركة بين البلدين واستجابة العراق له، أجاب المؤمن: أن ميناء مبارك لن يؤثر في العراق وهو على الأرض الكويتية ولم يخرج حتى إلى اليابسة بل أن القناة سوف توسع إلى الضعف وتعمق نحو الضعف أيضا وسوف توضع أفضل أجهزة الملاحة في العالم بالتنسيق مع الجانب العراقي وتحديد الموانئ العراقية، لافتا الى ان حقول النفط المشتركة وضعت على جدول النقاش وتم الاتفاق نسبيا عليهما وتم إنصاف العراق والكويت من خلال تحديد الكميات وحق كل دولة أسوة بالدول الأخرى.

في إشارة إلى نائبين انتقدا مؤتمر نصرة القضية الكردية

السعدون: الدولة الديمقراطية الاتحادية لا تروق لـ"الشوفينيين"

النائبان عمر الجبوري وعبد الله الغرب في مؤتمر صحفي

محسن السعدون

□ بغداد/ المدى

انتقد النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون مهاجمة مؤتمر (التجمع العربي لنصرة القضية الكردية) الذي عقد في أربيل، مشيرا إلى أن الدولة الديمقراطية الاتحادية لا تروق لـ"الشوفينيين" الذين لا يؤمنون بالحقوق القومية لمكونات الشعب العراقي.

وانطلقت في أربيل عاصمة إقليم كردستان، الجمعة، أعمال مؤتمر (التجمع العربي لنصرة القضية الكردية) في دورته الأولى بحضور رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وعدد من ممثلي الأحزاب والأطراف السياسية في الإقليم وعدد من ممثليات وقنصليات الدول العربية والأجنبية. وقال السعدون في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه إن "النائبين عمر الجبوري وعبد الله الغرب انتقدا تهافت المفكرين والمثقفين من العراق وبقية البلاد العربية والمغتربين على مؤتمر (التجمع العربي لنصرة القضية الكردية)، فيما دعوا إلى أن يدافعوا عن أبناء جلدتهم العرب بوجه ما أسموه بـ (نصرة المظلومين من المكون العربي في المناطق المتنازع عليها)".

وأضاف "تناسى هذان النائبان اللذان يحاولان تصوير نفسيهما ناطقين باسم عرب كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها بأن هذا الجمع الغفير من المثقفين العرب العراقيين وبقية زملائهم من البلاد العربية والمهجر، ينطلقون في نصرتهم لقضية الشعب الكردي من خلال وعيهم بالظلم التاريخي الذي يعاني منه الكرد".

وأوضح "في الوقت الذي يحرمون الكرد من حقوقهم القومية في أرجاء من كردستان الكبرى، تمكن النضال الطويل المشترك للعرب والكرد وبقية المكونات في العراق من إقامة دولة مدنية ديمقراطية اتحادية، بدماء المناضلين من العرب والكرد والتركمان، بدماء المسلمين والمسيحيين والأيزيديين". وبيّن السعدون ان "الدولة الديمقراطية الاتحادية لا تروق للشوفينيين الذين لا يؤمنون بالحقوق القومية لمكونات الشعب العراقي، مستلهمين النظرة الشمولية للنظام السابق، وهو ابرز ما عارضه المشاركون في مؤتمر أربيل وناضلوا لإسقاطه".

وزاد "إنهم يتوهمون في أن يصطف المثقفون العراقيون والعرب إلى جانب نظرتهم الشوفينية التي تنكر حقيقة أن النظام الدكتاتوري اقتطع أجزاء كثيرة من كردستان العراق وألحقها بمحافظات أخرى ضمن مخطط يحاول طمس هويتها القومية". واستدرك قائلا "نحن واثقون من أن مؤتمر أربيل لنصرة الشعب الكردي سيتوصل إلى أفكار تدعم الحقوق القومية للشعب الكردي، ضمنها حق تقرير المصير، الذي اختار كرد العراق أن يكون مرهوناً بالدولة الديمقراطية الاتحادية العراقية".

الحمداني: العراق يحتاج إلى ٦ تواقيع لإكمال "اتفاقية المياه" واغلب الدول العربية لم توقع عليها

□ بغداد/ المدى

طالبت لجنة العلاقات الخارجية النيابية بإكمال التواقيع الخاصة باتفاقية المياه، مبينة أن "العراق يحتاج الآن إلى ستة تواقيع لغرض إكمال هذه الاتفاقية. وتنص اتفاقية المياه العراقية على التزام الجانب الإيراني بالسيطرة على تصريف مياه البزل الزراعي بجوار الحدود، وبمنع تسريبها تجاه العراق. كما نصت على "الاتفاق على الاستفادة المشتركة من مياه الأنهر الحدودية، وتسمية ممثلي اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للأنهر الحدودية بين البلدين خلال عشرين يوما من توقيع هذه المذكرة. وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية النيابية حسن شويرد الحمداني لوكالة الفرات نيوز أمس أن "أغلبية الدول العربية لم توقع على اتفاقية المياه حتى يتسنى للعراق أن يكون ضمن اتفاقيات المياه التي تحمي مصالح المنابع والمستهلك".

وأوضح أن "هذه الاتفاقية تعمل على وصول العراق إلى حصته الطبيعية"، مشيرا إلى أن "هذا لا يعتبر تفضل من احد علينا، لا من دول المنابع ولا من الدول التي يمر عبرهما نهري دجلة والفرات وكذلك نهر ديالى والأنهار التي تنبع من إيران وتركيا". وطالب الحمداني سفير الجامعة العربية في بغداد ناجي احمد شلغم بـ"الضغط على الجامعة العربية لتفعيل دورها في اتفاقية المياه"، داعيا وزارة الخارجية العراقية إلى "تفعيل هذا الطلب من خلال جامعة الدول العربية حتى يتاح لنا الوصول إلى هذا الانجاز، لأن الحرب القادمة هي حرب المياه".

واكد الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في مؤتمر صحفي أن استمرار رفض تركيا لتوقيع أية اتفاقية مع العراق بشأن المياه وان هناك مشكلة مناخية تعاني منها كل دول العالم، وتركيا واحدة منها، لكن هذه الدول تستخدم الأساليب الحديثة في معالجتها، في حين أن العراق ما زال يستخدم الأساليب القديمة".

أنباء

الدهلكي: أصابع حكومية تُعطّل البرلمان

عزا النائب عن القائمة العراقية رعد الدهلكي سبب تلكؤ أداء عمل مجلس النواب إلى "وجود أصابع من الحكومة التنفيذية تعمل داخل الحكومة التشريعية وهي التي تقوم بتعطيل إقرار القوانين". وقال الدهلكي في تصريح لوكالة كل العراق أمس إن "الأداء البرلماني يعاني أزمة ثقة في إصدار وإخراج القرارات وليس من التلكؤ فقط"، مشيرا إلى أن "أزمة الثقة والتقاطعات السياسية أثرت وبشكل سلبي في تشريع القوانين". وأضاف أن "هناك الكثير من القوانين مازالت على رفوف اللجنة القانونية بسبب التوافقات السياسية منها قوانين تخص المحكمة الاتحادية والأحزاب والعفو العام"، مبينا أن "انعدام التوافقات السياسية هو الذي شل عمل مجلس النواب".

التعليم العالي: لا إحالة لموظفين إلى التقاعد بتهمة "البعث"

نفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن إحالة ٣٠٠ موظف إلى التقاعد بتهمة الانتماء لحزب البعث المنحل. وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه إن "ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن إحالة ٣٣ موظفاً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى التقاعد هي أنباء عارية عن الصحة وان تناول هذه الأنباء خلال هذا الوقت يحمل أغراضا سياسية هدفها التأثير في عمل الوزارة التي تتعرض إلى استهداف مستمر من قبل بعض الجهات". ودعا جبار وسائل الإعلام إلى "توخي الموضوعية والدقة في نقل المعلومات من مصادرها خدمة للمصلحة العامة".

مؤتمر وطني لرجال الدين خلال الشهر الحالي

حثّ رئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري مع عضو مجلس النواب رئيس جماعة علماء العراق خالد الملا إمكانية عقد مؤتمر وطني لرجال الدين في العراق. وذكر بيان للديوان واطلعت عليه (المدى) أمس أن "الحيدري استقبل الملا في مكتبه ببغداد وناقش الجانبان بحضور مدير عام دائرة العلاقات والإعلام الإسلامي في الديوان عمار الموسوي إمكانية عقد مؤتمر وطني لرجال الدين في العراق". وأضاف أن "الملا أكد انه تمت مناقشة التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر وطني لرجال الدين في العراق برعاية رئاسة الجمهورية"، مبيناً "أن القائمين على المؤتمر يعتبرون الوقف الشيعي واحدا من أهم الأركان التي تساهم في عملية إنجاح المؤتمر".

نائب: تأجيل "النجف عاصمةً للثقافة" انتكاسة

اعتبر النائب عن التحالف الوطني حسين الشريفي، أمس، تأجيل مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية ثماني سنوات انتكاسة ثقافية، في حين عزا سبب التأجيل للفساد المالي، وطالب بفتح تحقيق مع جميع المتسببين بعرقلة المشروع.

وقال حسين الشريفي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان، وحضرته المدى، إن "الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأجيل مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية هو الفساد الذي شاب المشروع، الذي دفع بالمرجعية لعدم مباركتها المشروع ورفضها استقبال الوفود"، معتبرا التأجيل "انتكاسة ثقافية".

وأضاف الشريفي أن "ما تم انجازه في المشروع لا يتناسب مع نصف مليار دولار خصصتها الحكومة للمشروع"، محملا مسؤولية "هذا الفشل القائمين على تنفيذ المشروع". وطالب الشريفي وهو نائب عن محافظة النجف الجهات الرقابية كافة وهيئة النزاهة بـ"فتح تحقيق ومساءلة جميع المتسببين بعرقلة إعلان هذا الحدث التاريخي".

قادة سياسيون يهدّدون بسحب الثقة من حكومة المالكي

□ ترجمة/ المدى

في رسالة نُشرت السبت في إحدى الصحف الرسمية، فأن أربعة من كبار القادة السياسيين في الائتلاف العراقي الهش هددوا بالتصويت على سحب الثقة من الحكومة ما لم يتوقف الاستبداد في اتخاذ القرارات.

لقد بدأ الائتلاف الشيعي السني الكردي بالتصدع في شهر كانون الأول الماضي بعد رحيل القوات الأميركية عندما حاولت الحكومة العراقية استبعاد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن منصبه وأصدرت مذكرة اعتقال بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي. هذان الحادثان تسببا في تكثيف التوترات المستمرة منذ زمن طويل بين الكتل الرئيسية مما أعاق قدرة الحكومة على تمرير القوانين الأساسية في البلاد. من جانب آخر انخرطت حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان في نزاع مستعر حول صادرات النفط. ذكرت مصادر سياسية أن القادة الأربعة الكبار –أسامة النجيفي، مسعود بارزاني، إياد علاوي، ومقتدى الصدر– أرسلوا يوم الخميس رسالة إلى كتلة رئيس الوزراء نوري المالكي. وقد سبق أن اتهم بعض معارضي المالكي، بضمنهم بارزاني والصدر، رئيس الوزراء بالتحول إلى دكتاتور. تؤشر الرسالة ثمانية مطالب على رئيس الوزراء تنفيذها قبل يوم ١٣ أيار ليضمن دعم القادة الأربعة لحكومته. جاء في الرسالة "في حالة رفض تطبيق مبادئ وأطر هذه الاتفاقية فسيتم اتخاذ خطوات عملية خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمسة عشر يوما يتم بعدها التصويت على سحب الثقة من الحكومة". الرسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان وهو اليوم الأخير من قمة مصغرة دامت ثلاثة أيام عقدها القادة العرب وحاولوا خلالها إيجاد حل للجمود السياسي. لم يحضر المالكي ذلك الاجتماع الذي عقد في أربيل عاصمة إقليم كردستان.

دعت الرسالة حكومة المالكي إلى التوقف عن التدخل في شؤون القوات الأمنية وفي عمل البرلمان، كما تضمنت مقطعا ينتقد الاستبداد في اتخاذ القرارات. يقول المطلب السادس "وضع حد لأي نوع من أنواع اتخاذ القرار الفردي في الهرم الحكومي والميل إلى الاستبداد". بالإضافة إلى ذلك فقد طالبت الرسالة أيضا بجعل ولاية رئيس الوزراء لدورتين فقط، حيث يمارس المالكي الدورة الرئاسية الثانية له كرئيس للوزراء. كما جاء في الرسالة "هذا ضروري لضمان انتقال سلمي للسلطة ولتأسيس أسس ومبادئ الديمقراطية ولغرض عدم السماح بتوفير مناخ للدكتاتورية". السيد الصدر لديه تاريخ من العلاقات اللاذعة الحادة مع المالكي.

من جانب آخر وفي تصريح للسيد إبراهيم الجعفري رئيس التحالف الوطني قال فيه ان كتلة المالكي اجتمعت يوم الخميس وتعهدت بعقد اجتماع موسع لكل المكونات السياسية للتحالف خلال اسبوع من اجل التوصل الى حل لهذه الأزمة.

■ عن : رويترز

العلاقات الخارجية تدعو الدول العربية إلى توسيع استثماراتها في البلاد

□ بغداد/ المدى

أكدت لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية، أمس الأحد، أن العراق قادر على الإسهام في حل الأزمات العربية بعد أن استعاد دوره في قيادة العمل العربي المشترك، داعية الدول العربية إلى تطوير التوسع بالاستثمارات في العراق، فيما اعتبرت الجامعة العربية أن العراق زاخر بالثروات البشرية والطبيعية مما يجعله سوقا اقتصادية مهمة.

وقال رئيس اللجنة همام حمودي في بيان صدر أمس وتلقت المدى نسخة منه، إن "اللجنة اجتمعت، امس، مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد لمناقشة تطورات العلاقات بين العراق والدول العربية"، مبينا أن "العراق قادر على الإسهام في حل الأزمات في الوطن العربي بعد استعادته لدوره في قيادة العمل العربي المشترك ونجاحه بتنظيم مؤتمر القمة العربية في بغداد".

وشدد حمودي على "أهمية تطوير وتفعيل العلاقات بين العراق والدول العربية في المجال السياسي والاقتصادي والمياه والسياحة"، داعيا "الدول العربية إلى تطوير التعاون الاقتصادي والتوسع في الاستثمارات في العراق وإقامة مناطق التجارة الحرة والاهتمام بملفي السياحة والمياه، فضلا عن تسهيل منح الفيزا لدخول العراقيين".

وأكد رئيس لجنة العلاقات الخارجية "استعداد العراق على لعب دور في تقريب وجهات النظر بين العرب وإيران"، مشيرا إلى أن "العلاقات بين العراق والكويت تقدمت بشكل ايجابي".

وطالب حمودي "السفراء العرب بالانفتاح على التجربة العراقية وإدامة التواصل من خلال الإطلاع المستمر على عمل مجلس النواب ولجانه من اجل نقل تجربة العراق إلى دولهم والمساعدة بتطوير العلاقات النيابية بين العراق والدول العربية"، مبديا "استعداد العراق لتقديم الخبرات العراقية للدول العربية التي حصلت فيها تغييرات وتمر الآن بمرحلة سياسية انتقالية".

ونقل البيان عن ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية في بغداد احمد ناجي شلغم تأكيده على أن "نجاح العراق في استضافة مؤتمر القمة العربية كان رسالة واضحة للعالم بالعودة إلى أداء دور فاعل والانفتاح على جميع الدول العربية والاستفادة المتبادلة في مجال البناء والإعمار وتبادل الخبرات".

واعتبر شلغم أن "نجاح مؤتمر بغداد نجاح لكل الدول العربية وبعث رسالة اطمئنان لتطور الأمن والاستقرار في العراق"، مشيرا إلى أن "العراق زاخر بالثروات البشرية والطبيعية مما يجعله سوقا اقتصادية واعدة".

ودعا شلغم الى "التطوير المتبادل للعلاقات بين العراق والدول العربية في مجالات مختلفة"، مشيدا بـ"التحسن الكبير في العلاقات بين العراق والكويت واستعداد الجامعة العربية لتقديم المشورة في هذا الصدد".

وكان العراق استضاف في ٢٩ آذار ٢٠١٢ مؤتمر القمة العربية الذي شارك فيه ٢١ دولة ما عدا سوريا التي لم تدع إلى حضور القمة بسبب تعليق عضويتها بالجامعة، وحضر القمة تسعة زعماء عرب هم رئيس جمهورية جزر القمر أكليل ظنين، ورئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل، والرئيس التونسي محمد المرزوقي، والفلسطيني محمود عباس، والصومالي شريف شيخ أحمد، والسوداني عمر البشير المطلوب قضائياً للمحكمة الجنائية الدولية بتهم الإبادة الجماعية، والرئيس اللبناني العماد ميشيل، وأمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح، والجيبوتي إسماعيل عمر جيلة، إضافة إلى الرئيس العراقي جلال طالباني.

يذكر أن عقد القمة العربية في بغداد يعد الحدث الدولي الأكبر الذي ينظمه العراق منذ العام ٢٠٠٣، إذ شكلت أمانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية وتقديم الرؤى والأفكار والتحضيرات المطلوبة لتحسين وتطوير الواجهة العمرانية للمدينة، بما يتناسب مع تاريخها ومكانتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة.